## «عبدالله بن عبدالعزيز» ماضٍ في تحقيق أحلام شعبه وتلبية احتياجاتهم حاضراً ومستقبلاً

# ميزانية «تنمية المواطن» تنقله إلى العالم الأول

■ أعلنت وزارة المالية الأسبوع الحالي عن الميزانية العامة للدولة، وأظهرت البيانات تسجيل فائض في ميزانية عام ٢٠١٢ بحوالي ٣٨٦,٥ مليار ريال، حيث بلغت الإيرادات ١٢٣٩,٥ مليار ريال والمصروفات ٨٥٣ مليار ريال؛ بفائض ٣٨٦,٥ مليار ريال، وتم تخصيص جزء من الفائض (٢٠٠ مليار ريال) تقريباً؛ للنقل العام داخل المدن، والباقي للاحتياطي.

كما قدّرت الوزارة إيرادات عام ٢٠١٣ بـ٨٢٩ مليار ريال والنفقات العامة بـ٨٢٠ مليار ريال -أي بفائض متوقع بحدود تسعة مليارات ريال، وانخفضت المصروفات المقدرة لعام ٢٠١٣ عن تلك التي تم إنفاقها فعليا لعام ٢٠١٢ بـ ٣٣ مليار ريال، حيث كان تقدير الإيرادات متحفظاً بناءً على سعر (٦٠) دولاراً للبرميل.

وعكست أرقام الميزانية -إنفاقاً وإيراداً وفائضاً- عن رغبة "عبدالله بن عبدالعزيز" في المضي نحو تحقيق أحلام شعبه، وتلبية احتياجاتهم، واستدامة التنمية في جميع المناطق، والاستثمار لتنويع مصادر الدخل، ودعم الإنتاج الصناعي، ودفع القطاع الخاص إلى خلق وظائف تحد من البطالة، إلى جانب الحد من معدلات "التضخم" وتفعيل الرقابة للحد من ارتفاع مستوى المعيشة على المواطن. "ندوة الثلاثاء" تناقش هذا الأسبوع تداعيات الميزانية العامة للدولة على تنمية الوطن والمواطن حاضراً ومستقبلاً.

الملك عبدالله يستمع إلى شرح من وزير الصحة عن المشروعات الجديدة

إعداد:
فهد الثنيان ، هشام الكثيري

## نحتاج إلى تنويع مصادر الدخل ودعم الإنتاج الصناعي ودفع القطاع الخاص إلى خلق وظائف تحد من البطالة

### ميزانية تاريخية

في البداية، أكد "د.فهد بن جمعة" على أن الميزانية العامة لعام (٢٠١٣م) تعد أكبر ميزانية تقديرية في تاريخ المملكة، حيث قُدّرت المصروفات بقيمة (٨٢٠) مليار ريال، والإيرادات (٨٢٩) مليار ريال، أي بفائض قدرة (٩) مليارات ريال، مشيراً إلى أن تقدير الإيرادات كان متحفظاً بناءً على سعر (٦٠) دولاراً، وعند إنتاج متوسط (٩) ملايين برميل يومياً، وبلغت إيرادات الميزانية العامة (١,٢٣٩) تريليون ريال لعام (٢٠١٢م) بزيادة (٧٦٪) عن التقديرية، بينما بلغت المصروفات (٨٥٩) مليار ريال وبزيادة (٢٤٪) عن التقديرية؛ لذا يكون الفائض في الميزانية قدره (٣٨٦) مليار ريال مع تقلّص الدين العام بنسبة (٢٧٪) من (١٣٥,٥) مليار ريال إلى (٩٨,٨) مليار ريال؛ مما يعزز قدرات الحكومة المالية مستقبلا.

وقال إن علينا أن نُقارن ميزانية عام (٢٠١٣م) بميزانية (٢٠١٢م) التقديرية حتى نعرف التباين بينهما، إذ ارتفع الإنفاق بنسبة (١٩٪)؛ مما يجعلها أكبر ميزانية تاريخياً، بينما الإيرادات المتوقعة ينتظر أن تصل إلى (٨٢٩) مليار ريال، أي بزيادة (١٨٪) عن العام الماضي، وبفائض قدره (٩) مليارات ريال، مبيناً أن المجتمع استبشر بهذه الميزانية؛ لما تشمله بنودها من تطلعات تؤدي إلى تحقيق مزيد من الرفاهية الاقتصادية والاجتماعية، ورفع مستوى المعيشة، وتطوير الخدمات الصحية، إلى جانب خلق فرص وظيفية جديدة للحد من معدل البطالة في ظل هذا الإنفاق الكبير من قبل الدولة.

وأضاف أن تحديد نسبة تلبية احتياجات المواطنين من كل بند من بنود الميزانية يعد أمراً ضرورياً حتى نَعرف جدوى تخصيص الميزانية، وكيف يتم ترتيب الأولويات حسب الاحتياجات، مبيناً أن احتياج المواطنين لا يختلف كثيراً عن أهداف خطة التنمية التاسعة (٢٠١٠/٢٠١٤م) التي تهدف إلى تنمية اقتصادية واجتماعية مستدامة ومتوازنة بين مناطق المملكة وتنمية الموارد البشرية من تدريب وتأهيل وتوفير الخدمات الصحية للمواطنين، وتنويع القاعدة الاقتصادية ورفع مستوى إنتاجيتها، وتوسيع قدرته الاستيعابية من خلال تعزيز القدرات التنافسية والاقتصاد المعرفي.

### إيرادات أكبر

وأشار "د.عبدالعزيز داغستاني" إلى أن بيان "وزارة المالية" كشف أن الإيرادات الفعلية لميزانية الدولة لعام (٢٠١٢م) الماضي قد بلغت (١,٢٣٩,٥) مليار ريال، مقابل مصروفات بلغت (٨٥٣) مليار ريال، أي أنها زادت عن المخطط له من قبل بمبلغ (١٦٣) مليار ريال، مبيناً أنه من خلال قراءة الأرقام الفعلية لميزانيات الدولة خلال السنوات الماضية، إذ وصل الفرق بين الإيرادات والمصروفات الفعلية في ميزانية عام (٢٠٠٦م) إلى (٥٥) مليار ريال، ووصل إلى (٢٢٤) مليار ريال في ميزانية عام (٢٠١١م)، حيث تحفظت وزارة المالية في تقديراتها المسبقة لجانبي الإيرادات والمصروفات، وعطفاً على تلك القراءة، فإن من المتوقع أن تتجاوز المصروفات خلال عام (٢٠١٣م) حاجز (٩٠٠) مليار ريال.

### تنويع مصادر الدخل

وذكر "فضل البوعينين" أنه على الرغم من ارتفاع حجم الإيرادات التي وصلت إلى (١٢٣٩) مليار ريال، إلاّ أن مجمل الإيرادات كانت تعتمد في الأساس على الإيرادات النفطية التي شكلت ما يقرب من (٩٢٪) منها؛ وهذا قد يؤثر سلباً في الاستقرار المالي مستقبلاً إذا ما كان معتمداً على إيرادات النفط الذي تتأثر أسعاره بمتغيرات مختلفة، إضافة إلى المتغيرات ذات العلاقة بالإنتاج والطلب العالمي.

ودعا إلى تنويع مصادر الدخل ورفع كفاءة الإيرادات، وزيادة حجم الإيرادات غير النفطية لتصل إلى مستوى (٤٠٪) على أقل تقدير، مبيناً أنه لا يمكن تحقيق هذه النسبة سريعاً، ولكن وضع خطة إستراتيجية لتنويع مصادر الدخل، ودعم قطاعات الإنتاج الصناعي، وقطاع الصادرات في مدة زمنية محددة يمكن أن يحقق الهدف، ذاكراً أن تحقيق (٥٪) كزيادة سنوية في الإيرادات غير النفطية يمكن تحقيقه بالتركيز على قطاع الإنتاج الصناعي الذي لم يصل بعد مستوى الطموح.

وقال إن زيادة حجم الاحتياطات المالية من خلال تحويل الفوائض المالية لها أمر غاية في الأهمية؛ لرفع معدلات التحوط المستقبلية، خاصة أن المملكة تعتمد اعتماداً كلياً على إيرادات النفط غير المستقرة، منوهاً أن الالتزام المالي يحتاج إلى توفير احتياطيات مالية قادرة على تعويض نقص الإيرادات لأي سبب كان، أو أي متغيرات مستقبلية؛ فلولا الله، ثُمّ الاحتياطات المالية لما استطاعت المملكة تجاوز تداعيات الأزمة الاقتصادية العالمية، خاصة بعد انهيار أسعار النفط بشكل حاد من (١٤٥) دولارا إلى (٣٨) دولارا للبرميل، حيث الخطط الاحتياطية كفيلة بتحقيق الاستقرار ودعم قوة الدولة والمضي قدماً في خطط التنمية.

### مخصصات أعلى

وعلّق "د.فهد بن جمعة" قائلاً إن بنود الميزانية اشتملت أهم القطاعات العامة، حيث خُصص لقطاع التعليم العام، والعالي، وتدريب القوى العاملة ما يقارب (٢٠٤) مليارات ريال، بزيادة (٢١٪) عن ما تم تخصيصه للقطاع لميزانية عام (٢٠١٢م)، كما تم تخصيص (١٠٠) مليار ريال لقطاعات الخدمات الصحية والتنمية الاجتماعية بزيادة (١٦٪)، بينما بلغ مخصص قطاع الخدمات (٣٦) مليار ريال بزيادة (٢٣٪) عن ما تم تخصيصه في ميزانية العام الماضي، لافتاً أن مخصصات قطاع التجهيزات الأساسية والنقل لم تتجاوز (٦٥) مليار ريال بزيادة (١٦٪) على الرغم من أهمية هذا القطاع لما أفرزه من ازدحام المدن وتلوثها.

وأضاف أن الجزء الفائض في ميزانية عام (٢٠١٢م) خُصص جزء منه للنقل العام، والمتبقي يضاف إلى الاحتياط العام، ولكن لم تحدد تلك المبالغ حتى نعرف المتبقي من الفائض الذي لو استثمر في مشروعات استثمارية لكن أفضل من إبقائه كاحتياطي، ذاكراً أن تحديد نسبة ما تم من انجاز مشروعات قائمة يعطي فكرة عن ما تم انجازه خلال ميزانية (٢٠١٢م)، وما سوف يتم انجازه خلال الميزانية الحالية، وما سيتبقى للميزانيات المستقبلية.

واقترح إيجاد مؤشر مصاحب لإعلان الميزانية يقيس مدى فعالية وكفاءة استخدام المخصصات المالية في انجاز تلك المشروعات العامة؛ لأن العبرة ليس في كمية ما ينفق، ولكن كيف تم إنفاقه لتحقيق أهداف الميزانية المتوافقة مع الأهداف العامة للخطة الخمسية التاسعة، منوّهاً بضرورة توضيح إخفاقات الميزانية التقديرية، مثل زيادة الإنفاق الفعلي عن الحقيقي، والتساؤل عن مصروفات لم تُنفق فيما خُصّصت له، ولماذا لم يتم استكمال بعض المشروعات الحكومية في جدولها الزمني المحدد؛ مبيناً أن كشف هذه التفاصيل يجعل الميزانية أكثر شفافية ويعرف المتابعون أداء الميزانية، وحجم الفجوة بين ما كان متوقعاً، وما تم إنفاقه فعلاً على كل قطاع ومشروع.

### "لا عذر لأحد"

وتداخل "د.عبدالعزيز داغستاني" قائلاً إن خادم الحرمين الشريفين -حفظه الله- قد خاطب في حديثه الذي سبق إعلان الميزانية الوزراء والمسؤولين بحزم، مشدداً على أنه "لا عذر لكم بعد اليوم في تقصير أو تهاون أو إهمال"، مشيراً إلى أنهم سيكونون "مسؤولين أمام الله ثم أمامنا عن أي تقصير يضر باستراتيجية الدولة"، إلى جانب أنه طلب -حفظه الله- من كل وزير ومسؤول أن يظهر من خلال الإعلام ليشرح ما يخص قطاعه وبشكل مفصّل ودقيق، مشيراً إلى أن ما قاله الملك عبدالله يعكس وعيه المسؤول بدور الإعلام في العصر الحديث، وأن أرقام الميزانية ليست مهمة بالقدر الذي يفترض أن تكون الأهمية لكفاءة الإنفاق، وهو ما يتحقق بالإفصاح والشفافية، لافتاً أن الميزانية الجديدة خصصت (٢٠٤) مليار ريال لقطاع التعليم، وهو ما يوازي نحو (٢٥٪) من إجمالي المصروفات المتوقعة؛ تعزيزاً لهذا الجانب التنموي، حيث ان الاستثمار في الإنسان هو الأساس والضرورة للتنمية الشاملة.

وأضاف أن قدر الانفاق الاستثماري المُخصّص للمشروعات في الميزانية الجديدة بلغ (٢٨٥) مليار ريال، بزيادة (٢٠) مليار ريال عن ميزانية العام (٢٠١٢م) الماضي، وهو ما يتطلع إليه مجتمع الأعمال الذي ما زال يعتمد كثيراً على الإنفاق الحكومي بسبب عدم قدرة القطاع الخاص على توليد ناتج بدونه في اقتصاد يعتمد كثيراً في الوقت نفسه على إيرادات البترول التي تشكل نحو (٨٢٪) من إيرادات الدولة حالياً.

### المصروفات التقديرية والفعلية للميزانية السعودية (٢٠٠٤-٢٠١٣)

| السنة | المصروفات التقديرية (مليار) | المصروفات الفعلية (مليار) | الفرق (مليار) |
|---|---|---|---|
| 2013 (تقديرات) | 820 | - | - |
| 2012 | 690 | 853 | 163 |
| 2011 | 580 | 804 | 224 |
| 2010 | 540 | 627 | 87 |
| 2009 | 475 | 550 | 75 |
| 2008 | 410 | 510 | 100 |
| 2007 | 380 | 443 | 63 |
| 2006 | 335 | 390 | 55 |
| 2005 | 280 | 341 | 61 |
| 2004 | 230 | 295 | 65 |

مركز الرياض للمعلومات والدراسات الاستشارية

## ننتظر إقرار نظام «صندوق الاحتياطي»!

■ دعا "د.فهد بن جمعة" إلى سرعة اعتماد مشروع صندوق الاحتياطي الوطني -الذي يناقش مجلس الشورى مسودة مشروعه من ١٨ مادة-؛ بهدف وضع إطار تنظيمي محدد ومستقل لجمع وإدارة فوائض الاحتياطات المالية التي تنتج كل سنة من ميزانية الدولة، وإدارتها بصفه مستقلة تحت إشراف المجلس الاقتصادي الأعلى ومراقبة مجلس الشورى؛ حتى تكتمل الاستقلالية والمحاسبة عن إدارة هذه الفوائض بما يحقق الهدف الأسمى منها.

وقال: "يهدف المشروع إلى إيجاد أصول مالية راسخة تنتفع بها الأجيال القادمة، ويمكن الإفادة من فوائضها المالية في سنوات الحاجة، أو تدن مستوى الإيرادات الأخرى، وتحقيق فوائد اقتصادية وعوائد مالية منتظمة للأجيال القادمة، وحسن استثمار للفوائض المالية للدولة؛ تحت إدارة وإشراف شفاف يحقق فعالية وكفاءة استخدام تلك الأموال وتخفيض مخاطرها"، مشيراً إلى أن معظم هذه الفوائض سوف تأتي من إيرادات النفط السنوية، وقد يكون هذا الصندوق مشابه لصندوق الأجيال في الكويت، موضحاً أن تقدير حساب جميع الفوائض من بداية عام ٢٠٠٠ تجاوزت ٢,٠٨ تريليون ريال.

المشاركون في الندوة

د.فهد بن جمعة
المستشار الاقتصادي وعضو جمعية اقتصاديات الطاقة الدولية

د. عبدالعزيز داغستاني
عضو مجلس الشورى الأسبق

د. وليد خليل
مستشار اقتصادي

فضل البوعينين
خبير اقتصادي

د.سالم سعيد باعجاجة
أستاذ المحاسبة في جامعة الطائف

م. منصور عبدالله الشثري
عضو مجلس إدارة الغرفة التجارية بالرياض

## تراجع حجم الدين العام من ٦٦٠ إلى ٩٩ مليار ريال

■ أشارت بيانات الميزانية -التي تم الإعلان عنها الأسبوع الحالي- إلى أن حجم الدين العام مع نهاية عام ٢٠١٢، قد انخفض إلى ٩٨,٨ مليار ريال، وهو ما يمثل نحو ٣,٦٪ من الناتج الإجمالي المحلي، وذلك مقارنة مع ١٣٥,٥ مليار ريال خلال العام الماضي.

واستطاعت المملكة تخفيض الدين العام للعام التاسع على التوالي؛ ليصل إلى ٩٨,٨ مليار ريال بنهاية ٢٠١٢، متراجعاً بنسبة ٢٧ في المائة عن مستوياته في ٢٠١١، والبالغة ١٣٥,٥ مليار ريال.

وكان الدين العام قد سجل ٦٦٠ مليار ريال في ٢٠٠٣، وتخفضه الدولة كل عام يدعمها أسعار النفط، حتى تقلص إلى ١٣٥,٥ مليار ريال في ٢٠١١.

ونجحت المملكة في تقليص الدين العام خلال السنوات الأخيرة رغم اضطرابات الأسواق العالمية وتضررها من الأزمة العالمية التي كبدت الاقتصاد الدولي خسائر فادحة، إلا أن الاقتصاد السعودي استطاع تخطي الأزمة؛ بسبب السياسات المالية الناجحة التي انتهجتها لتفادي الأزمة.

وقال "فضل البوعينين" ان المملكة نجحت في خفض الدين العام إلى ٩٨,٨ مليار ريال -أي ما يعادل ٣,٦ في المائة- من الناتج الإجمالي المحلي؛ مقارنة بـ ٦٦٠ مليار ريال العام ٢٠٠٣، وهو خفض كبير، يعزز من قدرة المملكة المالية والاقتصادية مستقبلا، ويدعم تصنيفها السيادي، ويسهم أيضاً في خفض تكلفة الدين.

وأضاف أن إطفاء الدين العام أمر مهم لا يمكن تجاوزه في هذه الميزانية، مختلفاً مع من يطالب بإبقائه لدعم سوق السندات، مشيراً إلى أن الدعم الأمثل لسوق السندات يجب أن يأتي من المشروعات الاستثمارية التي تحقق عائدا جيدا للمستثمرين، وتسهم في بناء قطاعات الإنتاج، وتحقق التنمية المستدامة، وتساعد في خلق الوظائف، وتسدد المديونية من الاستثمارات، موضحاً أن سداد الدين العام قد يؤثر سلباً في نسب التضخم؛ بسبب زيادة السيولة التي تؤدي بدورها إلى زيادة الطلب على السلع والخدمات، إلا أنه سيدعم موقف القطاع المصرفي الذي سيجد مساحة أكبر للتمويل، وسيفرض عليه البحث عن فرص لاستثمار السيولة المتاحة لديه؛ ما يعني دفعه لإقراض القطاع الخاص بدلاً من تحفظه.

وأشار إلى أن مديونية الحكومة هي أموال محتجزة لمن لا يحتاجها، على أساس أن الاحتياطيات المالية تفوق ٢,٢ مليار ريال، في الوقت الذي تعاني فيه بعض القطاعات من شح في التمويل، مفيداً أن الحكومة وفقت في اتخاذ قرار خفض الدين العام، متمنياً أن تنتهي منه بالكلية في السنوات القادمة، وأن تركز في الديون السيادية على المشروعات الاستثمارية التي يمكن مساهمة المواطنين فيها، وتحقق في تحقيق التنمية المستدامة.

من جهته أكد "د.فهد بن جمعة" على أن خفض الدين العام من مستوى ١٦٧ مليار ريال في ٢٠١٠ إلى ١٣٥,٥ مليار ريال بنسبة ١٩٪ في ٢٠١١ وإلى ٩٨,٨ مليار ريال؛ بنسبة ٢٧٪ في ٢٠١٢، لا يمثل إلا نسبة ٣,٦٪ من إجمالي الناتج المحلي، وليس من الأفضل أن تسدد الدولة هذا الدين دفعه واحدة عندما تكون الفوائد منخفضة، مبيناً أنه إذا ما استمرت الدولة على تخفيض مستوى الدين العام؛ فإنه سوف يتلاشى خلال الأعوام القادمة مع أنه لم يعد يمثّل أي مشكلة.